اقتباس: الجبوري. خيرالله . س. (٢٠٢٣). أثر ظاهرة الفساد في تقييد الحقوق والحريات العامة: دراسة حالة العراق. مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٨). ٣٩-٦٨:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.142087.1162

أثر ظاهرة الفساد في تقييد الحقوق والحريات العامة

دراسة حالة العراق

م.د. خير الله سبهان عبدالله الجبوري

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Kheralla_aljuboury@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٢٤ القبول: ٢٠٢٣/٩/١٢ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١

مستخلص البحث

يشكل الفساد أبرز المظاهر التي تغزو مؤسسات الدولة بمفاصلها كافة، لاسيما الاستراتيجية والحيوية منها. ولا يمكن ضمان وصيانة الحقوق والحريات العامة في ظل انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية. فالفساد سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً، فإنّهُ يؤثر بشكل مباشر على الحقوق والحريات العامة للمواطنين ويقيدها ويعمل على إعاقتها. وبالنظر لأهمية تمتع المجتمعات بالحقوق والحريات العامة وحمايتها وصيانتها من الانتهاك، لاسيما ظاهرة الفساد وما يترتب عليها من نتائج خطيرة على الحقوق والحريات العامة، لذلك ارتأينا أن ندرس هذا الموضوع. تضمن البحث ثلاثة محاور، الأول تحديد المفاهيم، والثاني العلاقة الجدلية بين الفساد والحقوق والحريات العامة، وناقش الثالث أثر ظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة. ومن أهم الاستنتاجات أنّ الفساد أدى إلى توزيع غير عادل للثروة والدخل لصالح المنتفعين من السلطة والمقربين منهم، الأمر الذي نتج عنه حرمان العديد من أبناء الشعب العراقي من أبسط مقومات الحياة، وهذا أدى إلى انتهاك واضح وتقييد للحقوق والحريات العامة للمواطنين العراقيين وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم العامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الحقوق؛ الحريات العامة؛ المساءلة؛ الشفافية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Aljubouri, Kh. S. A. (2023), The Impact of Corruption Phenomenon in Restricting Public Rights and Freedoms Iraq as a Case Study. *Regional Studies Journal*, 17 (58). 39-68: https://doi.org/10.33899/regs.2023.142087.1162**

The Impact of Corruption Phenomenon in Restricting Public Rights and Freedoms: Iraq as a Case Study

Lect. Dr. Khairallah S. Abdullah Al-Jubouri
College of Political Sciences/ University of Mosul
Kheralla_aljuboury@uomosul.edu.iq

Received: 24/7/2023 Accepted: 12/9 /2023 Published: 1 /10 /2023

Abstract

Corruption is the most prominent aspect that invades state institutions in all its joints, especially the strategic and vital ones. Public rights and freedoms cannot be guaranteed and maintained in light of the spread of corruption in government institutions. Corruption, whether political, economic, or social, directly affects the public rights and freedoms of citizens, restricting and hindering them. Due to the importance that societies enjoy public rights and freedoms and protect them from violation, especially the phenomenon of corruption and its serious consequences for public rights and freedoms We decided to study this topic. The research included three axes, the first one is the definition of concepts. The second axis is the dialectical relationship between corruption and public rights and freedoms. The third one discussed the impact of the phenomenon of corruption on public rights and freedoms. One of the most important conclusions is that corruption has led to an unfair distribution of wealth and income in favor of those who benefit from power and those close to them, depriving many Iraqi people of the most essential necessities of life.

Keywords: Corruption; rights; public freedoms; accountability; transparency.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد بصورها وأشكالها كافة من الظواهر الخطيرة التي تتعرض لها المجتمعات والدول، فهي تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وتعرض حياتهم للخطر، وتعيق محاولات البناء والنهوض والتنمية والتطور، إذ يقيد الفساد الحقوق والحريات العامة للمجتمعات وينتهكها. وعلى الرغم من أنَّ الدساتير تضمن الحقوق والحريات العامة وتصونها، إلا أنَّ واقع الفساد وانتشار الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق والحريات في المجالات كافة، تشكل تقييداً بصورة مباشرة وغير مباشرة على تمتع المجتمعات بالحقوق والحريات وممارستها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح أن الفساد في العراق أصبح يشكل تحدياً خطيراً يُعيق توافر المنافع العامة للمجتمعات وسببا أساسيا في تراجع وتقييد الحقوق والحريات العامة.

أهمية البحث: بالنظر لأهمية تمتع المجتمعات بالحقوق والحريات العامة وحمايتها وصيانتها من الانتهاك، لاسيما ظاهرة الفساد وما يترتب عليها من نتائج خطيرة على الحقوق والحريات العامة، لذلك ارتأينا أن ندرس هذا الموضوع.

مشكلة البحث: وتكمن إشكالية الدراسة بسؤال مركزي هو: ما هو أثر ظاهرة الفساد على التمتع بالحقوق والحريات العامة؟ ومن هذا السؤال المركزي تتفرع مجموع أسئلة هي: ما هو الفساد؟ وما العلاقة الجدلية بين الفساد والتمتع بالحقوق والحريات العامة؟ وكيف تنعكس آثار الفساد على الحقوق والحريات العامة؟.

فرضية البحث: إنَّ الفساد يؤثر على التمتع بالحقوق والحريات العامة ويقيدها ويؤدي الى انعكاسات سلبية تضعف قضية التمتع بها لدى المجتمعات. كانت هذه هي الفرضية التي حددتها الدراسة.

منهجية البحث: تم اعتماد التحليل النظمي منهجاً للوصول الى الهدف الأساسي للبحث

هيكلية البحث: للوقوف على ما جاء في الفرضية تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول الأول تحديد المفاهيم، وتطرق الثاني للعلاقة الجدلية بين الفساد والحقوق والحريات العامة، بينما ناقش الثالث ظاهرة الفساد وانعكاساها على الحقوق والحريات العامة: دراسة حالة العراق.

المبحث الاول

تحديد المفاهيم

تؤكد أغلب الاتجاهات في مجال البحوث الاكاديمية والدراسات العلمية على تحديد معنى المصطلحات المستعملة في البحوث والدراسات وتحديد مضمونها من اجل الحصول على المعنى الدقيق لها وتجنب التوسع غير المرغوب فيه، لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين يتناول المطلب الاول مفهوم الحرية، بينما يتناول المطلب الثاني مفهوم الفساد.

المطلب الاول: مفهوم الحرية

في هذا المطلب لا نسعى الى أن نبحث عن مفاهيم مجردة للحرية، بل نحاول الوصول الى تصور عملي لممارسة حقيقة الحرية. فالمنهجية العلمية تتطلب منا البحث عن الواقع، لاسيما في ظل هذه الاوضاع القاسية التي تعيشها مجتمعاتنا اليوم، لكن لا يمكن البحث عن الواقع إلا عبر تحليل قائم على تقريب الفكر والعمل. إذن لا بد لنا أن نعرف الحرية بتعبير واقعي، بالشكل الذي يضمن مقاربة النظرية للتجربة، والحرية للحق.

وعلى الرغم من أن الكثير من الفقهاء والفلاسفة والباحثين –منذ القدم– حاولوا تعريف الحرية، إلا انه لا نقع على تعريف دقيق لها، حتى في المستقبل يصعب ذلك. هذه الصعوبة ترجع إلى الحرية وطبيعتها وعلاقتها بالإنسان، فالمسألة ترتبط بالوجود البشري بأكمله، فكل ما يقوم به الانسان يتم في اطار دائرة الحرية في مستوى معين، وكل نشاط سواء كان فعل أم تصور يتأثر بها كل شخص بطريقة مختلفة. لذلك فالتعريفات عديدة بتعدد جوانب النظر اليها في المكان والزمان، وكثير من المفاهيم تتطور وتعدل بل تتغير بتغير الاوضاع. مع هذا يبقى الجامع فيما بين اغلب تلك التعريفات أنها تعني القدرة على الاختيار من جهة وعدم وجود أي قيد من جهة ثانية. ومن ثم فإن التعريف مستمر ما دام الانسان في تطور (بيرم، ١٩٩٨، ٣٥). وإذا انطلقنا من أن الحرية هي الحقيقة، فالحرية تعني فعل ما هو حق. فلا يمكن تعريف

حرية الفرد إلا بشرط وهو فعل ما هو حق. ولكن لا يمكننا أن نقوم بكل ما هو حق دائماً، لأن الفرد ليس مجرداً من النزوات. وفي هذا الصدد يقول (سارتر) الحرية تعد تعريف للإنسان، فإذا اردنا تحقيق حريتنا بعدها هدف نسعى الوصول اليه لا يسعنا إلا أن نعد حرية الافراد الاخرين هدفاً آخر نسعى اليه ايضاً. فالحرية يكتمل تعريفها مع الفرد والآخر، فالاختيار للأول يتحدد بالقيود مع غيره. هذا يعني أن الحرية تعني فعل ما اريد بمسؤولية. ومن ثم، فإن تعريف الحرية لا بد ان يركز على القدرة على الفعل المختار ومسؤوليته عن هذا الفعل، مسؤولية أمام الذات اولاً وغيره ثانياً (بيرم، ١٩٩٨، ٣٦). ويميز الدكتور (زكريا ابراهيم) بين اربعة تعاريف للحرية وهي: حرية الاختيار القائمة على الارادة المطلقة، ومن ثم الحرية الاخلاقية أو حرية الاستقلال الذاتي القائم على الرؤية والتدبير، ثم حرية الكمال المتحررة من كل رغبة أو كراهية، وأخيراً حرية العملية السيكولوجية القائمة على الفعل الروحي التلقائي الذي يعبر عن شخصيتنا، وهذه المرتبة العليا للحرية تلتقي مع تعريف (فخرالدين الرازي) بأن " الحرية عفة غريزية للنفس لا التي تكون بالتعويد والتعليم (عمار، ١٩٩٦، ٩)."

ويرى (جاك روبير) في تطرقه لموضوع الحرية بالقول "إن الحرية تلتقي بضمانة حيز خاص لكل فرد لأن يكون سيد نفسه". ولكن ضمان هذه السيادة ضروري، وتعد المقدرة أو عدم المقدرة على تامين السيطرة على الذات هي المعيار. وهذه المقدرة تحتاج وعي ومعرفة، وكما يقول (هيغل) "الحرية هي احد العناصر المكونة لمفهوم الانسان، وإن وعي هذه الحقيقة عمل عبر القرون، وحقق تغيرات عظيمة، إلا إن القول بأن الانسان حر بطبعه لا يعني بمقتضى كيانه الملموس بل بمقتضى ما يعنيه المفهوم". ويرى (هارولد لاسكي) في رسالته القيمة عن الحرية "انا أقصد بكلمة الحرية انعدام أية قيود مفروضة والتي تتمثل بالضمانات الضرورية لتحقيق سعادة الفرد (لاسكي، ١٩٣٧، ٥٣). هنا يسعى (لاسكي) إلى البحث عن الشروط الواجب توفرها للحرية وهو يحاول استكشاف قواعد السلوك التي لابد للسلطة السياسية أن تسير وفقها، من أجل أن ينعم مواطنيها بالحرية بالمعنى الحقيقي.

بينما يؤكد (جون ستيوارت ميل) في قوله "إن النطاق المناسب لحرية الانسان هو حرية الضمير بكل معانيها وحرية الشعور والرأي والفكر والوجدان المطلقة في كل المواضيع سواء كانت علمية أم تأملية أم عملية أم اخلاقية. فالحرية هي جزء من السلوك الذي لا يؤثر فيه الفرد على احد ولا يعني احد غيره (عمار، ١٩٩٦، ١٦). فالحرية يتم تحديدها حسب الزاوية التي ينظر منها الى فكرة الحرية، بالاستناد الى الاعتبارات الفكرية، أو المادية الضاغطة على العقل الذي يقوم بدراستها ومناقشتها.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد

إن الفساد ظاهرة اجتماعية تشهدها المجتمعات الانسانية منذ زمن بعيد، وتتأثر بالعديد من العوامل منها درجة الوعي المجتمعي والتقاليد والثقافة والاعراف والتنشئة الاجتماعية، ونوع النظام السياسي في الدولة والاجهزة الرقابية ومدى فعاليتها، كذلك مستوى الكفاءة والقدرات الادارية والمؤسسية. ويؤدي الفساد الى سوء التوزيع واهدار الموارد المتنوعة في البلاد، فضلاً عن تشويه اولويات العمل والانتاج. ويتغلغل الفساد رأسياً وافقياً في كيانات الكثير من الدول والحكومات المتنوعة حول العالم وينتشر في الهياكل العليا للحكومات الى المستويات الادارية الدنيا (مختار، ٢٠١٦، ٢٠٢-٢٠٣). إن مفردة الفساد واسعة الانتشار في الخطاب السياسي، وهي آفة تعيق تقدم المجتمعات إن لم تكن تهدد بقاءه. وسيتم تناول الفساد من حيث اللغة والاصطلاح.

أولاً: الفساد لغةً: يأتي الفساد في معاجم اللغة بمعنى فسد وهو ضد صَلُحَ، والفساد لغة يعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه (المنجد في اللغة، ١٩٨٦، ٥٨٣).

ثانياً: اصطلاحاً: يشتق لفظ الفساد (Corruption) من المصطلح اللاتيني (Rumpere) بمعنى الكسر أي ان شيئاً ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكاً اجتماعياً أو ادارياً أو اخلاقياً، فالفساد (Corruption) اصطلاح له معان عديدة وفي اوسع صوره يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية (الخزرجي، ٢٠١١، ١٢٣). وقد تعددت التعريفات التي أطلقت على مفهوم كلمة الفساد، إلا إننا نجد أن معظم هذه التعريفات تُجمع على أنها تشير إلى الفعل أو عدمه عبر الانحراف

بالوسائل المتاحة لتحقيق أهداف خاصة، ومن ثم فهي ظاهرة يمكن مواجهتها والحد من آثارها إذا توافرت الارادة اللازمة واتخذت الإجراءات اللازمة والمناسبة لمواجهتها (أبو قاعود، ٢٠١٣، ١٤٥). وثمة اتجاهات متعددة تتفق على إن الفساد هو اساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، أي استثمار الموظف في الدولة والمؤسسة العامة أو الخاصة للصالح العام بهدف خدمة منافع خاصة. ويعرف الفساد وفقاً للبنك الدولي بانه "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص غير المشروع". وهناك توجهات عديدة في تعريف الفساد فهو خروج عن النظام والقانون وعدم الالتزام بهما او استغلال غيابهما لغرض الوصول لمصالح سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لفرد معين أو مجموعة افراد، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للوظيفة العامة تطلعاً الى تحقيق مكاسب مادية أو معنوية خاصة. وترى منظمة الشفافية الدولية ان الفساد هو "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" (أحمد وسمير، ٢٠١٨، ١١٩٠-١١٩٢). فالفساد بشكل عام وبالنتيجة يؤدي الى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة يؤثر وينتهك الحريات العامة.

وفي العقدين الاخيرين من القرن العشرين، الترابط الاقتصادي بين الدول نما بشكل سريع، وظهرت معه بعض القضايا التي اكتسبت بعداً دولياً، واصبحت هذه القضايا ترتبط بالمصالح التجارة التقليدية، مثل قضية التنافس وسياسة الاستثمار واضيفت إليهما مؤخراً قضية الفساد. وعلى الرغم من عن ظاهرة الفساد ليست جديدة، ولكن ظهورها كقضية عالمية جاء متأخراً. ومع نهاية الحرب الباردة، انتشر التحول الديمقراطي وامتد نطاقه، وظهر الفساد كنوع من انواع التهديد التي تعرقل هذا التحويل أو تقوضه. إذ يمنح الفساد المكاسب غير المشروعة للمسؤولين، مما يؤدي الى تمسكهم بالسلطة، ويجعلهم يدفعون دولهم الى اعماق اشد عمقاً في المشاكل السياسية والاقتصادية. كما يؤدي الفساد الى تشويه الاصلاحات المعززة للديمقراطية للدول المتحولة، ويسهل انشطة الجريمة المنظمة (خلف وسعود، ٢٠١٨، ١٦٢-١٦٣)، وهذا ما يجعل الحريات العامة في خطر وعرضة للانتهاك والتجاوز عليها.

المبحث الثاني

العلاقة الجدلية بين الفساد والحقوق والحريات العامة

من أجل تعميق فكرة العلاقة بين ظاهرة الفساد والحقوق والحريات العامة، قسم هذا المبحث على مطلبين يتناول الاول مقاربة بين الفساد والحقوق والحريات العامة، وركز الثاني على العلاقة بين ظاهرة الفساد والحقوق والحريات العامة.

المطلب الاول: مقاربة بين الفساد والحقوق والحريات العامة

لم يكن معهوداً في عمل المؤسسات الوطنية والدولية في السابق، الربط بين الفساد وانتهاك أو التجاوز على الحقوق والحريات العامة، حتى مفردة الفساد لم يكن تم التطرق لها في منظمة الامم المتحدة كذلك صندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن العشرين، وكانت مفردة الفساد تعد من المحرمات، وكان يعتقد الكثير من الاشخاص أن قليلاً من الرشوة ينشط في المشاريع والاعمال الكبرى. حتى إن البنك الدولي لم يربط بين الفساد والحوكمة الرشيدة، إلا في مطلع القرن والواحد والعشرين، بعد أن كان الفساد قد وصل مستويات غير مسبوقة، وتوضحت علاقته بنجاعة مشاريع التنمية وتحقيق اهدافها. ومن ثم، فإن المناخ الذي كان سائداً في المؤسسات الدولية يفسر بشكل جزئي، عدم تناول مصطلح الفساد بشكل مباشر في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كذلك في المواثيق والعهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (دعيس، ٢٠١٦، ٦).

ومن المراحل المهمة في مجال الربط بين ظاهرة الفساد والحقوق والحريات العامة على المستوى الدولي، مؤتمر منظمة الامم المتحدة حول مكافحة الفساد والحكم الرشيد والحريات العامة، الذي عقد في العاصمة البولندية وارسو يومي ٨-٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦، إذ تناول الآثار السلبية للفساد على الحريات العامة، والسعي الى تحديد تدابير مكافحة هذه الظاهرة في حماية الحريات العامة، وتوافر البيئة المناسبة التي تحافظ على تلك الحقوق والحريات العامة وعدم التجاوز عليها. وعلى الرغم من كل جهود مكافحة ظاهرة الفساد على المستوى الدولي، لاسيما جهود الاتحاد الاوربي، والامم المتحدة، التي ظهرت قبل هذا الوقت، ولكن تبلور أهمية مسألة الارتباط بين

الفساد والحقوق والحريات العامة تأخرت ولم ترافقها، إذ يرى الكثيرون أن المقاربة بين الفساد والحقوق والحريات العامة لم تظهر إلا في عام ٢٠٠٦، حتى منظمة الشفافية الدولية المختصة بشؤون الفساد، لم تعالج هذا الارتباط بدرجة عالية من الجدية. ويعد التقرير النهائي لمجلس حقوق الانسان المتعلق بالآثار السلبية لظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة المقدم للمجلس في عام ٢٠١٥، من أحدث وأهم الجهود الدولية في هذا الخصوص (دعيس، ٢٠١٦، ٨).

والأمر نفسه ينطبق على المجتمع المدني، لم تظهر هذه المقاربة بشكل واضح، إلا في المؤتمر الدولي لمنظمات المجتمع المدني المتخصصة بمكافحة الفساد، المنبثق في شهر تشرين الاول عام ٢٠٠٨، إذ تم تحديد جلسة كاملة، للعلاقة بين الفساد والحريات العامة (دعيس، ٢٠١٦، ٧). وقد ظهرت المقاربة بين الفساد والحقوق والحريات العامة، بعد انتشار ظاهرة الفساد، وبدأت آثاره تظهر على الواجبات الملقاة على الدول في مجال التمتع بالحقوق والحريات العامة مع بداية القرن الواحد والعشرين، والمتمثلة بالتوجه نحو ازالة الضوابط وخصخصة الاسواق، فضلاً عن تسارع تقنية المعلومات والتطور التكنولوجي، هذه العناصر أتاحت الفرصة لانتشار الفساد الذي أثر على الحقوق والحريات العامة للمجتمعات وألحق ضرراً خطيراً عليها سواء في حدود تأثيرها الفردية أم الجماعية مما شكل عائق أمام تمتع تلك المجتمعات بحقوقها وحرياتها العامة (حسن، ٢٠١٦، ٩٦٨).

وكما أن للإنسان حقوقاً، فإن عليه التزامات وواجبات، وإذا لم يلتزم بتلك الواجبات، قد ينتهك حقوق وحريات الآخرين. وعندما تنتهك حقوق وحريات الاخرين، نكون هنا أمام حالة من الفساد. لأن الفساد ينتهك ويتجاوز على الحقوق والحريات العامة، ويديم عدم المساواة والتمييز، عبر اضعاف المؤسسات الحكومية، ومن ثم اضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه رعاياها، مما يؤدي الى زعزعت ثقة المواطنين بالحكومة. فمن الطبيعي أنَّ السياسات التي تقرها الحكومة تستهدف تحقيق المصلحة العامة، وهذا هو الاصل، ولكن الفساد يؤدي الى انحراف مقاصد تلك السياسات مبتعداً بها عن المصلحة العامة، من أجل الحصول على مكاسب خاصة

على حساب مصلحة المجتمعات، ويتم هذا الأمر عبر قيام الجماعات الفاسدة التي توغلت في صلب مؤسسة الحكم وأصبحت لها القدرة على معرفة أدق المعلومات عن الانشطة والبرامج والمشاريع الحكومية عبر علاقتها القوية مع متخذي القرار، واستغلال تلك العلاقات للتأثير في عملية اتخاذ القرار، وتوجيهه نحو خدمة مصالحهم الخاصة، على حساب المصلحة العامة (حليم، ٢٠٢٠، ١١١)، من هنا يمكننا فهم المقاربة بين ظاهرة الفساد والحقوق والحريات العامة.

المطلب الثاني: علاقة ظاهرة الفساد بالحقوق والحريات العامة

تعد الحقوق والحريات العامة نتاج طبيعي تاريخي، ونتيجة لصفتها تلك لا بد لها أن تكون ملازمة للتطورات التاريخية وأن تتطور معها أيضاً بالشكل الذي يعكس صورة واقعية لمختلف انواعها. فالحقوق والحريات العامة في جوهرها حالة تطورية حركية غير ساكنة، وعلى الرغم من أنها تعبر عن مبادئ راسخة لكنها في الوقت نفسه تعد امتداد تاريخي للضمير الانساني. فهي القاسم المشترك بين الناس، وتهدف إلى تحقيق غايات مشتركة لجميع الافراد، وكل شخص يجد ذاته عبر تحقيق واحترام هذه الحقوق والحريات (كاظم وعلي، ٢٠١٢، ١١٠). بينما ينجم عن ظاهرة الفساد انحرافات خطيرة وكثيرة منها ما هو مرتبط في البعد التنظيمي عندما يتم تشويه العمل عبر عدم احترامه، كذلك الامر عندما يتم الامتناع عن القيام بالدور المطلوب منه بشكل فعال أو التراخي في القيام بالمسؤولية. فضلاً عن غياب الالتزام بالضوابط والتعليمات وتسريب اسرار العمل وافشائها. كما إن هناك اخلال وانحراف سلوكي للفساد ناتج عن المحسوبية والمحاباة والمنسوبية التي تأخذ مداها باتجاه اهدار المال العام والسعي نحو تحقيق مكاسب مادية لتحقيق اهداف ومصالح شخصية (كاظم وعلي، ٢٠١٢، ١١١). فالفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه، مما يؤدي الى التأثير على التمتع بالحقوق والحريات العامة (عبداللطيف وغريب، ٢٠١٨، ٨٠).

وهناك العديد من الابعاد والدلالات المرتبطة بظاهرة الفساد، وكما يهم الاشخاص فهو يهم الدول أيضاً بمختلف مؤسساتها وتنوعها، وهو متنوع ما بين تجلياته

السياسية وما يرتبط بها من تزوير إرادة الناخبين وخداع وخيانة، وبين شكله الاداري وما يرتبط به من سوء استخدام السلطة المخولة بصورة غير مشروعة من أجل تحقيق غايات ومصالح خاصة متنوعة. وبين مظهره المالي المتمثل بالسطو على المال العام والتربح والاغتناء غير المشروع (كاظم وعلي، ٢٠١٢، ١١١). هذه الظاهرة بصورها وانواعها المختلفة التي تستهدف مؤسسات الحكم لها انعكاسات على الحقوق والحريات العامة بصورة جلية، لاسيما وأنها تجعل من النص على الحقوق والحريات العامة مجرد ضوابط نظرية لا تكفي لتحويلها ونقلها من حيز القول إلى واقع العمل والفعل الملموس، وتنقلها من مضمون الشعارات إلى الممارسة الفعلية والعملية (حسن، ٢٠١٦، ٩٦٩).

إن مؤسسة الحكم في الدول النامية تقوم على أساس معقد ومركز من البيروقراطية مما يجعلها عرضة لانتشار ظاهرة الفساد (الأسدي، ٢٠١٧، ١٨٧)، التي تتجسد في صور ومظاهر عديدة تحدث على مستويات مختلفة. وأهمها ما يحدث في المستوى السياسي، فالدول النامية تعاني من تحديات ترتبط بالفقر وضعف الوسائل الديمقراطية وما يرتبط بها من ضعف المشاركة السياسية وضعف مؤسسات الدولة مما يؤدي الى عدم استقرارها، فهذه الدول لا تتيح لها ظروفها تطبيق الديمقراطية بشكل يُسهم في ايجاد نوع من المساهمة في الشؤون العامة وتحقيق الاستقرار في العملية السياسية التي يتخذ فيها الفساد مظاهر عديدة. ونتيجة لذلك لا تستطيع المجتمعات استبدال الحكومات أو سياساتها دون تغيير الأُسس القانونية للحكم. مما يدفع إلى التغيير عبر اللجوء للعنف. وفي هذا الخصوص يؤكد البنك الدولي بأن المؤسسات السياسية مهمة جداً في تحديد مستوى انتشار ظاهرة الفساد؛ لأن ضعف مؤسسات الدولة وضعف المشاركة السياسية يؤدي إلى نمو معدلات الفساد في الدول التي تمر بحالة من عدم الاستقرار السياسي (فرحان، ٢٠١٣، ١٨٨). لذلك فإن دراسة تأثير الفساد على الحقوق والحريات العامة لا يمكن أن تتم دون الاخذ في الحسبان مؤسسة الحكم؛ لأن الفساد له تأثيرات متنوعة على الاوضاع المؤسساتية المختلفة، من هنا فإن تأثيرات الفساد على التمتع بالحقوق والحريات العامة يمكن أن تكون مختلفة من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر (يونس وأحمد، ٢٠١٢، ١٩٢).

المبحث الثالث

أثر ظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة: دراسة حالة العراق

يؤثر الفساد بمظاهرة المختلفة على الحقوق والحريات العامة؛ لأنه ينتهكها ويحرم المجتمعات من تحقيق المساواة واستغلال الفرص وتكافؤها، لذلك سنركز في هذا المبحث على دراسة الانعكاسات المباشرة وغير المباشر للفساد على الحقوق والحريات العامة في المطلب الأول، بينما في المطلب الثاني سنناقش الفساد وانعكاسه على الحقوق والحريات العامة في العراق.

المطلب الأول

الآثار المباشرة وغير المباشر للفساد على الحقوق والحريات العامة

يضعف الفساد مؤسسات المساءلة، وهي الجهات التي يقع على عاتقها مسؤولية ضمان الحقوق والحريات العامة وصيانتها، ويسهم في ايجاد ثقافة الافلات من المحاسبة والتستر على الفاسدين، إذ لا يتم محاسبة الاعمال غير القانونية التي تقيد الحقوق والحريات العامة (عسل وعبود، ٢٠١٤، ١٤). فالفساد السياسي الذي يمارس في قمة الهرم السياسي، ليس مجرد تجاوز أو خرق لبعض القوانين واللوائح أو انحراف عن القواعد والقيم المهنية والاخلاقية، بل يتعدى ذلك الى التدخل في صياغة التشريعات والقوانين على نحو يحقق مصالح فئة معينة على حساب المصلحة العامة والحقوق والحريات العامة (حسن، ٢٠١٥، ١٩٩).

ويعد الفساد في القمة من أكثر مظاهر الفساد خطورة لاسيما في الدول النامية، كما هو الحال في العراق، فالعديد من القيادات تولت الحكم وهي شبه ومعدومة، لكنها بعد سنوات من ممارسة السلطة أصبحت تمتلك ثروات هائلة، نتيجة الاستخدام السيء للسلطة في تحقيق مصالحهم الخاصة (محمد، ٢٠١٣، ٥٥٦)، الذي أدى بدوره الى ضعف كفاءة الاجهزة الادارية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في ظل تحكم وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية فضلاً عن تمتع المسؤولين الكبار بالحصانة التي تجعلهم بمنأى عن المحاسبة

والمساءلة التي تقتصر على بعض الموظفين الصغار (حسن، ٢٠١٥، ٢٠٢). هذا الأمر يجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالسلبية والعزلة، فالفساد مرهون بالتحول الديمقراطي الذي يضمن مشاركة الشعب وممارسة حقه في المساءلة والادعاء أمام الجهات القضائية والرقابية (أحمد، ٢٠١٧، ٩). ومن ثم، فإن الفساد يؤثر على المشاركة وهو ما يعد انتهاك صارخ للحقوق والحريات العامة وتجاوز عليها وعدم حمايتها.

أولاً. الآثار المباشرة لظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة

تواجه دراسة الانعكاس المباشر لظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة صعوبات منهجية لا يمكن تجاوزها بسهولة نتيجة لتشعب وتعقد ابعادها كظاهرة منتشرة في المجتمعات. وتتمثل هذه الانعكاسات بـ ضعف شعور الافراد بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، مما يجعل العديد من الافراد يحاولون الحصول على مكاسب آنية وشخصية تتعارض مع القيم والتقاليد السائدة وتهدد القيم الاخلاقية المرتبطة بوسائل التنشئة للأجيال المستقبلية التي ستتأثر بها سواء بالمشاهدة أم الاستماع أم عبر المنصات الاعلامية مما يفقد قيمة العمل، ومن ثم تَقَبُل مسألة التفريط بالأداء الوظيفي وهو ما ينتهك ويقيد الحقوق والحريات العامة. فيصبح التعامل مع الآخرين قائم على أساس مادي وتغليب المصالح الشخصية دون مراعاة للحقوق والحريات العامة التي تدعو الى علو المصلحة العامة (حسن، ٢٠١٦، ٩٧٢).

كذلك الحال مع اهدار حقوق ذوي الكفاءة، وهو الانعكاس الذي ينتج عبر اسناد الأمر إلى اشخاص غير مؤهلين للقيام بأدوار معينة، هذا الأمر يؤدي إلى تهديد مباشر للحقوق والحريات العامة نتيجة عدم قيامه بالعمل الوظيفي بشكل صحيح (Hussein Alwan & Adnan Aziz, 2019, 48). ومن ثم، تصبح هناك حالة من عدم الاهتمام لدى أفراد المجتمعات وظهور الآراء المتطرفة والمتعصبة وشيوع الجرائم كرد فعل لانهيار وتراجع القيم وعدم تكافؤ الفرص

والتقاعس عن القيام بالأداء الوظيفي والاخلال بسير العمل إلى جانب هجرة العقول (حسن، ٢٠١٦، ٩٧٤).

ومن أهم الانعكاسات لظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة، هو الفساد الانتخابي[١] ويشمل المراحل السابقة للانتخابات (تزوير السجلات الانتخابية، والدوائر الانتخابية، والترشيح، والدعاية الانتخابية)، ويشمل أيضاً المراحل اللاحقة لعملية الاقتراع التي تتعلق بالفرز واعلان النتائج، والطعون الانتخابية. فالسجلات الانتخابية تعد الركيزة الأساسية لأي انتخابات في الدولة، فإذا ما تم التلاعب في هذه السجلات هذا يعني أن الانتخابات لا تعبر عن الارادة الواقعية لهيئة الناخبين، أما الفساد المتعلق بالدوائر الانتخابية يكون عندما تستأثر السلطة التنفيذية بتقسيم الدوائر بهدف تمزيقها بالشكل الذي يبعد المعارضين عن المشاركة، وهذا ما يهدد ويقيد الحقوق والحريات العامة كون تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية مهمة تشريعية وليس تنفيذية. وينطبق الأمر على فساد المرشحين عبر تقديم أوراق غير صحيحة، ويتم قبولها نتيجة عدم توافر الرقابة القضائية، أو ربما عرقلة مرشح معين حتى يمضي عليه الوقت المحدد بغية تقديم أوراق ترشيحه لمصلحة مرشح آخر، أو عندما لا يستطيع المرشح الخروج والترويج لبرنامجه الانتخابي (علي، ٢٠١٩، ١٨٥-١٩٢).

فضلاً عن ذلك فإنّ استخدام المال السياسي، وتقديم الاموال أو التأثير على موظفي الانتخابات وتوجيههم لصالحهم (محمد، ٢٠١٣، ٥٥٧)، واستغلال مؤسسات الدولة ومواقعها في الترويج لقوائم الكتل السياسية، إلى جانب الضغط والاكراه والتشويه وشراء الذمم والاصوات، وهذا يشكل تقييد مباشر للحقوق والحريات العامة. وتستمر تأثيرات الفساد على المشاركة السياسية حتى بعد اجراء الانتخابات لتمتد إلى مرحلة

---

[١] **الفساد الانتخابي: وهو تزييف الحقائق عبر تغيير نتائج الانتخابات بتحويل وجهة الارادة العامة لهيئة الناخبين وفقاً لرغبة المنتفع من الفساد، أي تحويل الاصوات الانتخابية الى مرشح آخر مرفوض من قبل هيئة الناخبين، وبذلك تكون نتائج الانتخابات لا تعبر عن ارادة الشعب (علي، ٢٠١٩، ١٨٣).**

الفرز واعلان النتائج، التي تتمثل بـ التلاعب بأصوات الناخبين عبر تحويل اصوات حزب إلى آخر أو تزوير النتائج لصالح مرشحين معينين أو خطف صناديق الاقتراع والعبث بأوراقها أو اتلافها، أو شراء ذمم موظفي العد والفرز ومنح الاموال والهدايا، فضلاً عن تبديل صناديق الاقتراع قبل الفرز اثناء عملية نقلها. والحال أيضاً ينطبق على مرحلة الطعون الانتخابية، التي تتمثل بالضغط والاكراه على الناخب أو المرشح لمنعه من ممارسة حق الطعن في صحة عملية الاقتراع واللجوء إلى القضاء (علي، ٢٠١٩، ١٩٣-١٩٥)، مما يؤدي إلى ضعف مبدأ المشاركة الواسعة في الانشطة السياسية (دخيل وعبدالأمير، ٢٠١٥، ٢٦)، وهو ما يشكل تقييد للحقوق والحريات العامة.

ثانياً. الآثار غير المباشرة لظاهرة الفساد على الحقوق والحريات العامة

وهي الآثار الكامنة التي يسببها الفساد الذي يؤدي إلى خلل كبير في قيم واخلاقيات المجتمعات وسيادة ثقافة تبرر الفساد وتسوغ له الحجج والذرائع. وتعد ضعف الروح الوطنية وتراجعها من أهم هذه الانعكاسات، فالفساد يؤدي الى شيوع المحاباة والتمييز بين أبناء المجتمعات بسبب القرابة أو الدين أو العرق وتهميش الصلات الطبيعية للواعز الوطني الذي يمكن أن يقوم بين المواطن ومؤسسات الدولة، إذ يلاحظ المواطن انتشار الفساد في اجهزة الدولة ومؤسساتها دون أن يعير أهمية لما قد يسببه ذلك من اصدار قرارات تنتهك أو تقيد الحقوق والحريات العامة (حسن، ٢٠١٦، ٩٧٧). ويؤدي الفساد إلى اليأس وانتشار الاحباط والشعور بالظلم والقهر بين المواطنين، مما يسبب احتقان اجتماعي وظهور الحقد بين فئات المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة لينعكس ذلك وبشكل سلبي على الحقوق والحريات العامة، وقد يعمل على تهيئة الفرد إلى ارتكاب الجرائم لأن الفرد الذي يشعر بالظلم يمكن أن يدفعه ذلك الأمر إلى التوجه للأفعال المحظورة كرد فعل عكسي (حسن، ٢٠١٦، ٩٧٨).

ويؤدي الفساد إلى انحرافات اخلاقية وسلوكية تتعلق بتصرفات وسلوك ونشاط الموظف العمومي، مثل القيام بأعمال مخلة بالقوانين والتعليمات، أو استغلال السلطة لتحقيق اهداف وغايات خاصة على حساب مصلحة العموم، أو يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والاستحقاق والقدرة والجدارة (عزيز، ٢٠٠٩، ٧)، وهي عوامل أدت إلى تسنم مناصب واشغال وظائف لأشخاص غير مؤهلين أساساً، وهو ما يعد تجاوز على الحقوق والحريات العامة (الشيخ ظاهر، ٢٠٠٨، ١٧٧). وعلى الرغم من أنَّ أحد أهداف عملية التنمية هو تقليل التفاوت في الثروة والدخل إلا أنَّ الفساد يؤدي إلى سوء توزيع الدخل، فتحصل فئة معينة من الافراد على مكاسب شخصية بطرق غير قانونية مما يساعد على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل (جسام وشلال، ٢٠١١، ١٢). فالفساد ينتج طبقة فوق طبقة البيروقراطية التواقة إلى خنق العمل، وهو ما يلحق ضرر كبير على الحريات العامة للمجتمعات (ولفينسون، ٢٠٠٤، ١٥).

ويمكن القول، أنَّ الانعكاسات التي يمكن أن يخلفها الفساد على الحقوق والحريات العامة هي عبارة عن مجموعة آثار تعزز وتقوي منظومة الفساد والسلوكيات المنحرفة في مؤسسة الحكم لتكتمل معها دورة حياة ظاهرة الفساد التي تعزز نفسها بنفسها، مما يؤدي بالنتيجة الى تراجع وتقييد الحقوق والحريات العامة وضعف حمايتها وصيانتها.

المطلب الثاني: الفساد وأثره في تقييد الحقوق والحريات العامة في العراق

يشكل الفساد أحد التحديات التي تواجه مسألة تعزيز الحقوق والحريات العامة وضمانها وحمايتها بشكل فعال وبلوغ الاهداف الانمائية للألفية. ومكافحة هذه الظاهرة يساعد بشكل ايجابي في تعزيز الحريات العامة وضمانها. فالفساد بصوره المختلفة يترك أثراً سلبياً على التمتع بالحقوق والحريات العامة ويقيدها، لذلك وجب على كل الدول المساهمة في جهود مكافحته (مجلس حقوق الانسان، ٢٠١٣، ٢). وينتشر الفساد في المؤسسات الحكومية للدولة ويعرقل خطط ومشاريع التنمية ويؤثر

على الاداء الحكومي وانجاز الوظائف وتقديم الخدمات، مما يؤدي الى عجز المؤسسات عن القيام بواجباتها ومن ثم التأثير على الحقوق والحريات العامة. ويشكل الفساد تهديداً خطيراً عليها؛ لأنه يؤدي الى اختلال في الجهاز الحكومي يمنعه من القيام بوظائفه التي وجد من أجلها (مجلس حقوق الانسان، ٢٠١٣، ٣).

ويحتل العراق وفقاً لمؤشر مدركات الفساد[٢] الدرجة ٢٣ وهي مرتبة مرتفعة وتؤشر إلى وجود نسبة عالية من الفساد في القطاعات العامة للدولة؛ إذ جاء تسلسل العراق بالمرتبة ١٥٧ من مجموع ١٨٠ دولة شملها المؤشر لعام ٢٠٢١ (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٢، ٣).

ويؤثر الفساد على الحقوق والحريات العامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الجانب السياسي يؤدي استشراءه الى اعاقة العملية السياسية فهو يعيق التحول الديمقراطي ويؤدي انتشاره في المؤسسات الحكومية الى اعاقة محاسبة ممارسي السلطة ومساءلتهم، فإذا كانت السلطة فاسدة فمن الذي سيقوم بمحاسبتها، فهو يقوض شرعية مؤسسة الحكم، ويضعف المسؤولية المؤسساتية للحكومة إذ لا يُحترم القانون؛ لأنه يفتقد الى العدالة في التطبيق ويتم عرقلة سير الاداء الحكومي واضعاف ثقة المجتمعات بالنظام السياسي ومن ثم

اضعاف شرعيته وتقويض الثقة بالقوانين مما يؤثر على التمتع بالحقوق والحريات العامة بل يقوضها (سعيد وأحمد، ٢٠١٤، ٨). اما في الدول التي تتمتع بنظام ديمقراطي تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان عن كل افعالها ويتم

---

[٢] وهو مؤشر ينشر سنوياً عبر منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ عام ١٩٩٥، ومؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ يصنف المؤشر ١٨٠ دولة واقليماً، وفقاً لمستويات الفساد المدركة لكل قطاع عام طبقاً لخبراء وأوساط الاعمال. يعتمد التقرير على مصادر مستقلة للبيانات ويستعمل مقياساً يتدرج من ٠ الأكثر فساداً إلى ١٠٠ الأكثر نزاهة. ينظر: باسم علي خريسان، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣.

محاسبة كل شخص فاسد (حميد، ٢٠٠٩، ٢٠)، هذا الأمر سيعزز ثقة المواطن بمؤسسة الحكم ومن ثم ضمان التمتع بالحقوق والحريات العامة وحمايتها.

ومن ثم فإنَّ استقرار الوضع السياسي يسهم في الحد من ظاهرة الفساد داخل الدولة، فالعلاقة الايجابية بين السلطات الثلاثة تؤدي إلى انحسار ظاهرة الفساد وتراجعها، بالمقابل فإنَّ الفساد يستشري وينتشر في مؤسسات الدولة كافة عندما تكون العلاقة بينها غير مستقرة وغير متوازنة؛ وهذا ما نلحظهُ في الدولة العراقية، الأمر الذي أدى إلى توسع ظاهرة الفساد وبنسب عالية، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الحقوق والحريات العامة للمواطنين ويقيدها (عارف، ٢٠١٤، ٢٧٠). إذ يظهر تحليل منظمة الشفافية الدولية أنَّ قضية مكافحة الفساد مرتبطة بشكل محوري بحقوق الإنسان، فالدول التي تمارس انتهاكات ضد الحريات المدنية تسجل أدنى درجات في مؤشر مدركات الفساد. وهذا يقوض قدرة الحكومات على ضمان وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٢، ٨). فالعنف المميت ضد المتظاهرين في العراق عام ٢٠١٩، يبين أنَّ حقوق الإنسان والديمقراطية تواجه تهديداً وتراجعاً.

ويعد الفساد السياسي أحد أبرز أنواع الفساد، فهو يؤثر بشكل كبير على ضمان الحقوق والحريات العامة وعملية التحول الديمقراطي، وقد عرفه المُفكر الامريكي (صموئيل هنتغتون) بأنَّهُ: الوسيلة التي تقيس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة. هذا يعني أنه ربط تعريف الفساد السياسي بمسألة وجود المؤسسات السياسية من عدمها. وقد مارست النخب الحاكمة في العراق الفساد السياسي وما تزال. عبر مجموعة من الأشكال مثل إهدار الأموال العامة، والتربح، وتزوير الانتخابات، وشراء أصوات الناخبين، وفساد الكتل والأحزاب السياسية لاسيما في قضية التمويل، وفساد المؤسسات، فضلاً عن غسيل الاموال (العلي، ٢٠٢٠، ٢٨٩). وقد انتشر هذا النوع من الفساد بشكل ملحوظ في العراق بعد العام ٢٠٠٣، حينما بدأت الكتل والاحزاب السياسية العراقية تشغل حيزاً في المؤسسات الحكومية وتنخرط في العملية السياسية، بشكل ينسجم مع ثقلها السياسي. إذ وجد الفاسدين في المراكز القيادية بالدولة غطاءً

سياسياً. فتصارعت القوى السياسية من أجل الحصول على المناصب الوزارية، بسبب المغانم التي توفرها تلك المناصب والمراكز وفضلاً عن اتاحتها امكانية التجاوز على المال العام (الوردي، ٢٠١٣، ٤). الأمر الذي أدى إلى أنَّ تصبح عائدات الفساد السياسي وسيلة تستخدمها الكتل والاحزاب السياسية لدعم أنشطتها بشكل غير مشروع، وهو ما ينعكس سلباً على الحقوق والحريات السياسية.

فالفساد على المستوى السياسي يؤدي إلى الاستبداد السياسي ومصادرة حق المواطنين في اختيار الحكومات المناسبة لهم بحرية وإرادة حقيقية، فضلاً عن إلغاءه مبدأ الحق في المساءلة، إذ يعد الحاكم هو الآمر والناهي، ولا يمكن محاسبته، مما يؤدي إلى تقييد حقوق وحريات المواطنين. فضلاً عن الفساد الانتخابي عندما توكل عملية تنظيم الانتخابات إلى هيئات غير نزيهة تعمل على تطبيق سيء لعملية الانتخاب، عبر قيام المترشحين للانتخابات بالتأثير على موظفي الانتخابات وتوجيههم لصالحهم أو تقديم الأموال للناخبين وشراء أصواتهم أو عبر التلاعب بنتائج الانتخابات واستعمال الاكراه والعنف بوسائل غير مشروعة للتأثير على سير العملية الانتخابية خدمة لمصالحهم. فضلاً عن فساد الأحزاب السياسية عبر تغيير مواقفها والتضحية بها من أجل حصولها على مكاسب ومزايا شخصية، إذ يتحول الرأي المعارض إلى سلعة يمكن التفاوض حولها، وتصبح العملية السياسية عبارة عن مجال واسع يسمح فيه للسماسرة والوسطاء الذين يتاجرون بأصوات المواطنين، إذ يقدمونها للقوى والاحزاب السياسية التي تدفع أموالاً أكثر (محمد، ٢٠١٣، ٥٥٦-٥٦٠).

ومن ثم فإنَّ، الفساد على المستوى السياسي يعمل على تقييد الحقوق والحريات العامة عبر استعمال المواقع السياسية العليا في الدولة من أجل تحقيق منافع شخصية، وتتم عملية تقييد الحقوق والحريات عبر الآتي (كاظم، ٢٠١٠، ٢١):

١. احتكار السلطة وغياب التداول السلمي للسلطة.
٢. دمج السلطات وتقييد عملية الفصل والتعاون بينها.
٣. التلاعب في العملية الانتخابية عبر تزوير إرادة الناخبين وشراء الأصوات.

٤.إقصاء المواطنين عن المشاركة الحقيقية في العملية السياسية.

٥.تقييد الأنشطة السياسية أو قيام التنظيمات السياسية لصالح هيمنة تنظيم سياسي معين، من أجل الحفاظ على مصالح النخب السياسية.

كما إنَّ تشكيل الحكومات في الدولة العراقية وفق المحاصصة السياسية والطائفية والمذهبية والقومية، وبروز ظاهرة الفئوية والحزبية في التعامل مع الأجهزة الإدارية، فضلاً عن ضعف الوعي السياسي، أدى إلى تقييد الحقوق والحريات العامة للمواطنين (عبدالله، ٢٠٢١، ٤٦١). لذا فإنَّ الفساد على المستوى السياسي يعمل على تقييد الحقوق والحريات السياسية، لاسيما فيما يتعلق بشرعية الحكم، والمشاركة السياسية فيه، عبر مجموعة من الوسائل التي تقييد الحقوق السياسية مثل، تزوير إرادة الناخبين، وعملية شراء الاصوات الانتخابية، وقضايا تمويل الأحزاب السياسية، وغيرها من الوسائل التي تشكل تقييد للحقوق السياسية للمواطنين (Hameed Majeed, 2020, 346-361).

أما أثره الاقتصادي فيتمثل بالسياسات الاقتصادية الخاطئة وسوء توزيع الثروات والدخل، إذ أن الفساد يخدم فئة قليلة على حساب بقية أفراد المجتمعات ويزيد الاغنياء غنى على حساب المجتمع، وينحرف بالموارد عن الخدمات الأساسية وتتحول إلى مدفوعات للفاسدين ويدمر عملية التنمية الاقتصادية عبر استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم في مؤسسة الحكم مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يوفرها النظام من دون استثمار هذه الموارد في خدمة المجتمع. ويوثر الفساد على الاستثمار الاجنبي ويقلل فرص العمل ويضعف جودة البنى التحتية العامة وتدخل الوساطة في توزيع المشاريع الخدمية وتخصص أموال طائلة لها دون مراقبة. فهو يعرقل عملية التنمية ويحمل المجتمعات اعباء مادية هائلة ويؤدي إلى انتشار التخلف وخسارة كبيرة للمال والجهد والوقت، وتضيع فرص التقدم والازدهار للدولة (سعيد وأحمد، ٢٠١٤، ٨). فضلاً عن نهب المال العام الذي يعد من أخطر الامراض المؤسساتية التي تقود الى تبديد الثروات الوطنية (مطر

وعبدالله، ٢٠٢٠، ٢٧١-٢٧٢)، مما ينعكس سلباً على الحقوق والحريات العامة ويهددها بل ينتهكها ويقيدها، وهو ما ينطبق على الحالة العراقية.

فإنَّ الفساد أدى إلى شيوع ظاهرة البطالة في الدولة العراقية، إذ أظهرت بيانات المسح التي قامت بها وزارة التخطيط أنّ معدل البطالة في العراق بلغ (١٦.٥%) لعام ٢٠٢١ (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٢٢، ٤). فأصبح ظاهرة تمس استقرار المجتمع وتماسكه، نظراً لآثارها السلبية، فأعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع مستويات الانتاجية التي أدت إلى تفاقم الظاهرة. فقد باتت ظاهرة البطالة تؤرق الاقتصاديين والسياسيين وتشكل هاجس خوف حقيقي للعراقيين؛ كونها تزيد من معدلات الفقر والجريمة، لاسيما بين الشباب، فضلاً عن تزايد حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل الذي يحمل في طياته العديد من التعقيدات التي زادت سوءاً نتيجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣. وذلك بسبب انتشار الفساد في العديد من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى بدوره إلى عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة بين المواطنين، وسوء في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تقييد الحقوق والحريات الاقتصادية (خلف وسعود، ٢٠١٨، ١٦٩).

ويمكن القول: أنَّ الفساد على المستوى الاقتصادي يعيق عملية التنمية والاستثمار داخل الدولة العراقية، ويؤثر على جودة الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الحكومية، ويؤدي إلى سوء في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، وتفاقهم ظاهرة البطالة، وزيادة معدلات الفقر، التي تسهم في النهاية في تقييد الحقوق والحريات العامة.

وتمتد آثار الفساد على الجانب الاجتماعي إذ يؤدي الى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي ويعبر عن تراجع المنظومة القيمية للمجتمعات ويضعف المبادئ والقيم الاخلاقية العليا، ويؤدي انتشاره الى الاحباط واللامبالاة بين أفراد المجتمعات وظهور التطرف في الآراء وعدم تكافؤ الفرص وسوء توزيع الثروات مما يخلق نوع من التفاوت الاجتماعي وتراجع العدالة الاجتماعية وتدني المستوى المعيشي لغالبية أفراد

المجتمع، فضلاً عن تدمير النسيج الاجتماعي وتراجع الاهتمام بالحقوق والحريات العامة والشعور بالظلم لدى غالبية أبناء المجتمع، فينتشر الحقد بين شرائحه الأمر الذي يدفع البعض منهم إلى ارتكاب جرائم ومن ثم تعطيل قوة وفاعلية الحريات العامة وفقدان المسؤولية تجاه المصلحة العامة وهكذا يؤدي الفساد الى تراجع وتقييد للحقوق والحريات العامة في الدولة (مطر وعبدالله، ٢٠٢٠، ٣٧٢). فالنظام الذي يستند الى علاقات انتاج ونسق من الاجور ويكون الثراء وفق قواعد مقنعة للمشاركين فيه بأنهم اعضاء في نظام عادل تتوازن فيه الحقوق والحريات العامة، ويضمن لكل فرد جزءً مكافئاً لما يقدمه من عمل وما يبذله من جهد، فهو نظام خال من دوافع الفساد ويحافظ على الحقوق والحريات العامة ويحميها. وعلى النقيض من ذلك، حين يكون النظام قائم على أساس فساد آليات وموازين الحقوق والواجبات فإنه يُكَوِنُ البيئة الباعثة للتجاوز على الحقوق والحريات العامة وعدم حمايتها (سعيد وأحمد، ٢٠١٤، ٨-٩).

ويمكن القول: أنَّ الفساد على المستوى الاجتماعي يؤدي إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي ترتبط بالمصلحة العامة، مثل تقبل الأفراد لقضية الرشوة وانتشار المحسوبية والمنسوبية في المؤسسات الحكومية، فتصبح قضايا الفساد أمر طبيعي وسلوك اجتماعي شبه مقبول بين أبناء الشعب، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع منظومة القيم الاجتماعية، ومن ثم الأخلال بواجبات الوظيفة العامة، فالفساد يعمل على تدمير مصفوفة طويلة من القيم الاجتماعية، وقيم الانجاز والطموح والعمل والولاء للوطن، مما يؤدي إلى تخلف المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد وعدم قدرتها على مواكبة التطور والتقدم وتدفع بها إلى الضمور، والانفلات، وتهميش أغلب مكونات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد الحقوق والحريات الاجتماعية.

لذا فإنَّ المستويات العليا من الفساد، كما يقيسها مؤشر مدركات الفساد، ترتبط وبقوة بالانتهاكات التي تواجهها الحريات العامة (abdulhamz & iqbal kadhum, 2022, 780) ثمة استثناءات، لكن في معظم الاحيان تكون هناك علاقة سببية وفي كلا الاتجاهين؛ أي أنَّ ارتفاع معدلات الفساد يمكن أنّ يقيد

الحريات العامة، بالمقابل فإنَّ ضعف الحريات العامة يزيد من صعوبة مكافحة الفساد (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٢، ٩).

الخاتمة

إنّ الارتباط بين الفساد والحقوق والحريات العامة ربما يكون ظاهر في بعض الاحيان واحيان أُخرى يسوده الغموض. فالفساد يمكن أن يهدد الحقوق والحريات العامة وينتهكها بصورة مباشرة عندما يكون الهدف منه تقييد الحقوق والحريات العامة في المجتمعات. وينتج الفساد في الغالب حالة من عدم تكافؤ الفرص والتمييز، ويضعف الثقة بين الأفراد والحكومات ويقلل قدرة الحكومة على احترام الحقوق والحريات العامة وصيانتها، على سبيل المثال لا الحصر لا يمكن أن نتصور أن الحقوق والحريات العامة مصانة ومحترمة إذا كانت الشرطة أو الجيش لا تحترم القوانين أو أنّ المؤسسة القضائية تقبل الرشاوي أو أنها مسيسة، فالفساد يهدم ويضعف هيبة القانون، ويؤدي إلى التهرب من العقاب ويعيق محاولات حماية الحقوق والحريات العامة وصيانتها. ويمكن بيان أثر الفساد على التمتع بالحريات السياسية لا سيما المتعلقة بعملية الانتخاب سواء الترشيح أو الانتخاب، في كل مراحلهما وبكل تفاصيلها، ابتداء من الناخب ومن ثم المرشح والجهة المشرفة على الانتخاب وحتى بعد اجراء الانتخابات في مرحلة فرز النتائج والطعون بصحتها. فالمسألة التي تثير الاشكالية هنا ما يتعلق بنزاهة عملية الانتخاب فالفساد يعد انتهاك لحرية الافراد في التعبير عن رأيها وادلاء اصواتهم بحرية مطلقة.

وتتحمل الدولة مسؤولية توافر الظروف المناسبة لتمكين المجتمعات لكي تتمتع بحقوقها وحرياتها العامة وفق الغاية أو الاهداف المرسومة في الدستور، لذلك فإن تمكين المجتمعات من الحصول على حرياتهم يكون عبر المؤسسات الحكومية للدولة وضمان حمايتها وعدم المساس بها. فقيام دولة المؤسسات، يوفر فرصة أكبر لحماية وصيانة الحقوق والحريات العامة، فالعلاقة بين الفساد والحقوق والحريات العامة هي علاقة عكسية، كلما زاد حجم الفساد في الدولة يؤدي ذلك إلى تقييد أو ضعف التمتع بالحقوق والحريات العامة. كذلك الحال مع المشاركة السياسية، فالفساد يضعف

مشاركة المجتمعات في الشؤون العامة ويؤدي الى عزوف المواطنين عن ممارستها لاسيما الشؤون السياسية، مما يسبب ضعف ثقة المجتمعات بمؤسسة الحكم. ويؤدي الفساد الى الاخلال بمبدأ المساواة وهو ما يسبب اضطهاد لفئة معينة من الافراد، مما يدفعهم الى اللجوء الى العنف والوسائل غير المشروعة من أجل الشعور بالمساواة أمام القانون مع غيرها من الفئات الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها الآتي:

١.أصبح الفساد ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية تحدث في العديد من دول العالم المختلفة، فلا يمكن الجزم بوجود بلد خالٍ من الفساد، وفي الغالب تحدث ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي الرسمي، وجوهر الفساد هنا هو محاولة استغلال المنصب الحكومي من أجل تحقيق مصالح خاصة.

٢.أدى الفساد لتحويل العملية الانتخابية في العراق إلى سلم أو وسيلة يصل بها الفاسدين لمراكز عليا في السلطة، وأصبحت تلك الفئة من الفاسدين والمتسلطين وكأنها هي الصفوة والقدوة الحسنة التي يعتمد عليها في إدارة الشؤون العامة للدولة، في حين أنّ وجودها يعد فساداً لمقدرات الدولة، وهدفهم في ذلك زيادة مدخولاتهم بطريقة غير مشروعة وضمان حماية أعمالهم الفاسدة، وهو ما شكل تقييد كبير للحقوق والحريات العامة للمواطنين.

٣.تسبب الفساد في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية في الدولة العراقية وأدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والجهل والعجز عن تقديم الخدمات والمنافع العامة وتوزيع غير عادل لها، وتردي نوعية الخدمات المقدمة مع صعوبة الحصول عليها، دون دفع الرشوة أو بأسلوب المحسوبية والواسطة، فضلاً عن عدم المساواة بين المواطنين وعدم تكافؤ الفرص.

٤.أدت ظاهرة الفساد إلى تعميق حدة الصراعات السياسية على السلطة بين القوى السياسية العراقية، في ظل وجود الانقسامات الشديدة بين المشاركين في العملية السياسية، حول القضايا الجوهرية، مما يؤدي إلى تعثر عملية الاستقرار والتنمية داخل الدولة، وهو ما أنعكس سلباً على التمتع بالحقوق الحريات العامة للمواطنين.

٥.أدى الفساد إلى توزيع غير عادل للثروة والدخل لصالح المنتفعين من السلطة والمقربين منهم، الأمر الذي نتج عنه حرمان العديد من أبناء الشعب العراقي من أبسط مقومات الحياة، فتفاقمت الفوارق الاجتماعية في الثروة والدخل، الأمر الذي زاد من اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، مما أثر بشكل سلبي على النسيج الاجتماعي والاستقرار في الدولة العراقية، وهذا أدى إلى انتهاك واضح وتقييد للحقوق والحريات العامة للمواطنين العراقيين وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم العامة.

لذا لا بد من محاربة الفساد عبر عملية اصلاحية تكاملية تشمل مستويات الدولة كافة بدءً من القمة وانتهاءً بالقاعدة، وفي هذا السياق توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

١.ضرورة تقديم الاصلاح على المستوى السياسي على غيره من اشكال الاصلاح لمكافحة الفساد، وذلك عبر اعتماد نهج ديمقراطي حقيقي ومساءلة وعدالة فعالة، فضلاً عن بث روح الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي والعمل على الحد من المحسوبية والمحاصصة وتطهير المؤسسات الحكومية من العناصر المنتفعة والفاسدة. فإنَّ أيَّ محاولة لمكافحة الفساد دون القيام بإصلاحات فعلية وجدية على المستوى السياسي سيكون محكوم عليها بالفشل المسبق لاسيما في ظل الحماية السياسية للفاسدين في القطاعات الادارية والمؤسسية كافة.

٢.الاصلاح على المستوى الاقتصادي ويتم ذلك عبر الاسراع في الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة، والحد من البطالة والفقر والاعتماد على الكفاءات والخبرات العلمية والفنية في العمل.

٣.الاصلاح الاداري ويتمثل برفع كفاءة الاجهزة الادارية الحكومية، عبر تفعيل آليات المساءلة والرقابة والعمل على تحشيد الطاقات للقوى الفاعلة في المجتمع مثل مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات غير المسيسة.

٤.الاصلاح التشريعي وذلك عبر تفعيل دور السلطة التشريعية في أداء واجباتها وتشريع القوانين واللوائح الواضحة والمبسطة القابلة للتطبيق العملي والعادلة في التنفيذ.

المصادر

المصادر العربية:

أبو قاعود، ف. م. (٤ كانون الأول ٢٠١٣). الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي Preventing And Combating Administrative Corruption from The Islamic Thought Perspective. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. (٣٦).*

أحمد، ب. غ، وسمير، ز. (٧ كانون الثاني ٢٠١٨). دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مكافحة الفساد (مصر ٢٠١٠-٢٠١٧ أنموذجاً) The Civil Society Institutions Role in The Arab World in Combating Corruption (Egypt 2010-2017 As an Example). *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. (١٥).*

أحمد، م. ج. (١٣ كانون الثاني ٢٠١٧). مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسي في الدولة العراقية Corruption Manifestations and Its Impact on Political Performance in The Iraqi State. *مجلة آداب الفراهيدي. (٧٧).*

الأسدي، ح. ع. (١٢ كانون الثاني ٢٠١٧). دور الإرادة السياسية في فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد: نيجيريا أنموذجاً The Political Volition Role in The Anti-Corruption Institutions Effectiveness: Nigeria as A Model. *دراسات دولية (٦٩).*

بيرم، ع. (١٩٩٨). *الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع Public Freedoms and Human Rights Between Text and Reality*. دار المنهل اللبناني.

جسام، م. ص. وشلال، ع. ع. (٣ كانون الأول ٢٠١١). الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجية المواجهة ... مع الإشارة الى حالة العراق Corruption: Data, Effects and Confrontation Strategy ... With Reference to The Case of Iraq. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. (٣١).*

الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢٢). *المسح الوطني للقوى العاملة في العراق لعام ٢٠٢١ National Labor Force Survey in Iraq for 2021*. وزارة التخطيط.

حسن، أ. ع. (٩ كانون الثاني ٢٠١٦). أثر ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والمجتمع The Administrative Corruption Phenomenon Impact on Human Rights and Society. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. (١٧).*

حسن، س، ح. (١٧ كانون الأول ٢٠١٥). المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري والمالي Moral Responsibility in Confronting Administrative and Financial Corruption. *مجلة ديالى للعلوم الإنسانية. (٦٥).*

حليم، ع. س. (٣ كانون الثاني ٢٠٢٠). تجريم الفساد الوظيفي في القانون العراقي المقارن Criminalizing Professional Corruption in Comparative Iraqi Law. *مجلة دراسات إقليمية. (٤٦).*

حميد، ب. ن. (٣ كانون الثاني, ٢٠٠٩). ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر: تحليل سوسيولوجي The Corruption Phenomenon in Contemporary Society: A Sociological Analysis. *مجلة آداب المستنصرية. (٥١).*

الخزرجي، ل. ع. (٨ كانون الثاني ٢٠١١). ظاهرة الفساد: الآثار الاقتصادية، التداعيات الاجتماعية واستراتيجية مكافحته The Corruption Phenomenon: Economic Effects, Social Repercussions, and Combat Strategy to It. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. (٢).*

خلف، ع. ح. وسعود، ض. ح. (٩ تموز ٢٠١٨). مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق Combating Corruption Is a Strategic Option for Achieving Economic Development in Iraq. *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم. (٤٢).*

دخيل، ح. أ. وعبدالأمير، ح. ب. (٣ كانون الثاني ٢٠١٥). أثر الإشكالية السياسية والدستورية في زيادة تراجع مستوى الشفافية وتنامي الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ The Political and Constitutional Problem Impact in Increasing the Decline The Transparency Level and The Corruption Growth in Iraq After 2003. *مجلة جامعة كربلاء.*

دعيس، م. ش. (٢٠١٦). *العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد The Relationship Between Human Rights and Corruption*. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم).

سعيد، ق. ع. وأحمد، س. ع. (٣ كانون الثاني ٢٠١٤). الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار ووسائل مكافحته The Financial Corruption Administrative,

Understandable, Causes, Effects, and Means of Combating It. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية. (١٨).*

الشيخ ظاهر، ع. ع. (٢ آب ٢٠٠٨). دور الأنظمة السياسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري The Political Systems Role in The Administrative Corruption Phenomenon Spread. *مجلة العلوم السياسية. (٣٦).*

عارف، ع. ق. (٣ آب ٢٠١٤). الفساد الإداري في العراق: الأسباب والمعالجات Administrative Corruption in Iraq: Causes and Treatments. *مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية. (١١).*

عبداللطيف، س. م. وغريب، و. س. (٢١ آب ٢٠١٨). الفساد الإداري ودور المؤسسات الدستورية في مكافحته Administrative Corruption and The Constitutional Institutions Role in Combating It. *أهل البيت (٢٢).*

عبدالله، ب. ص. (٢ يناير, ٢٠٢١). الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ Political Corruption in Iraq After 2003. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية. (١).*

عزيز، ر. (٣ كانون الثاني ٢٠٠٩). الآثار النفسية والاجتماعية للفساد على الأفراد والمجتمع العراق أنموذجاً The Psychological and Social Effects of Corruption on Individuals and Society: Iraq Is a Model. *مجلة آداب المستنصرية. (٥١).*

عسل، ع. ح. وعبود، إ. ن. (٤ كانون الثاني ٢٠١٤). أثر الفساد في انتهاك بعض حقوق الإنسان الواردة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ (دراسة دستورية جنائية) The Corruption Impact on Violating Some Human Rights Stipulated in The Iraqi Constitution of 2005 (A Criminal Constitutional Study). *مجلة المحقق الجنائي للعلوم القانونية والسياسية. (٤).*

علي، ص. ح. (٣ آب ٢٠١٩). مظاهر الفساد الانتخابي Electoral Corruption Manifestations. *مجلة الرافدين للحقوق. (٦٦).*

العلي، م. س. (٣ كانون الثاني ٢٠٢٠). دور الاستراتيجية الدولية في مكافحة الفساد دراسة حالة العراق The International Strategy Role in Combating Corruption, A Case Study of Iraq. *مجلة دراسات دولية. (٨٠).*

عمار، ر. م. (١٩٩٦). *حقوق الإنسان والحريات العامة Human Rights and Public Freedoms*. دار بيروت المؤلف.

فرحان، ش. م. (٣ شباط ٢٠١٣). غياب الديمقراطية وأثره في نشوء الفساد The Democracy Absence and Its Impact on The Corruption Emergence. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. (٤٤).*

كاظم، أ. ع. وعلي، أ. ع. (١٩ كانون الثاني ٢٠١٢). تداعيات ظاهرة الفساد المالي والإداري على حقوق الإنسان في العراق The Financial and Administrative Corruption Phenomenon Repercussions on Human Rights in Iraq. *مجلة كلية التربية للبنات. (١).*

كاظم، ض. ك. (٢ تموز ٢٠١٠). الفساد السياسي داخل إسرائيل Political Corruption Inside Israel. *مجلة مركز الدراسات الفلسطينية. (١١).*

لاسكي، هـ. (١٩٣٧). *الحريات في الدولة الحديثة Freedoms In the Modern State*. ترجمة: (آغا، م. م.) شركة توزيع الجمهورية.

مجلس حقوق الإنسان. (٢٠١٣). *تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لما ذلك الحق في التنمية Promoting and Protecting All Human Rights, Civil, Political, Economic, Social and Cultural, Including the Right to Development*. الأمم المتحدة.

محمد، ح. ر. (١ تموز ٢٠١٣). الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي Political Corruption an Analytical Study from A Social Perspective. *مجلة آداب الفراهيدي. (١٦).*

مختار، أ. ع. (٣ كانون الثاني ٢٠١٦). بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم (دراسة تجريبية) Some Aspects of Administrative Corruption in Education (An Experimental Study). *مجلة قضايا سياسية.*

مطر، ط. ع. وعبدالله، ع. م. (٤ شباط ٢٠٢٠). الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تحليلية اجتماعية Administrative Corruption in Government Institutions: A Social Analytical Study. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. (٢٧).*

المنجد في اللغة Al-Munjed Fee Al-Lughah. (١٩٨٦). (المجلد ٢٠). دار المشرق.

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠٢٢). *مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ Corruption Perceptions Index 2021*. منظمة الشفافية الدولية.

الوردي، س. ع. (٣ كانون الثاني ٢٠١٣). الفساد البنيوي في الدولة العراقية Structural Corruption in The Iraqi State. *مجلة كلية التراث الجامعة. (١٣).*

ولفينسون، ج. (٢ كانون الأول ٢٠٠٤). عودة إلى الأساسيات: استراتيجية لمكافحة الفساد Back To Basics: An Anti-Corruption Strategy. *مجلة القاسم للعلوم الإدارية والاقتصادية. (١).*

يونس، م. ذ، وأحمد، ع. د. (١٩ شباط ٢٠١٢). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم The Corruption Impact on the Economic Growth in Light of The Governance Institutions Variation. *مجلة تنمية الرافدين. (١٠٩).*

المصادر الأجنبية:

Abdulhamz, A., & kadhum, I. (9 August 2022). COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations. *Resmilitaris.* 13 (1).

Majeed, H. M. (29 March 2020). Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS). *Cuestiones Politicas* 37 *(65)*.

Alwan, H. B., & Aziz, A. A. (24 July 2019). pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building. *Journal of Humanities and Social Sciences Studies.* 46 (2) Appendix (2).